5. التمكين السياسي للمرأة المصرية: الواقع والتحديات "رؤى أصحاب المصلحة"، مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية بكلية الآداب جامعة كفر الشيخ، العدد الثامن والعشرون، يناير 2023. (منشور)

يمكن النظر إلى عملية إدخال مفهوم الجندر أو النوع الاجتماعي على مفاهيم العلوم السياسية عمومًا وعلم الاجتماع السياسي خصوصًا، وتضمينها في القلب من مفاهيم كالديمقارطية والمشاركة السياسية، والتمكين وغيرها من المفهومات، كمحاولة لإدماج نصف السكان (النساء) في عمليات الرصد والقياس بدلًا من استبعادهم منه، وبالتالي العمل على معالجة كثير من مآزق هذه المفهومات وإشكالاتها، ما يمكننا أن نفهم بشكل أعمق ديناميات التطبيق الواقعي لهذه المفهومات وإنزالها على الأرض والكشف عن الأسباب الحقيقية التي تعوق عملية الإنزل هذه بالنظر إلى القسمة الجنسانية في مختلف المجتمعات.

وبالرغم من ذلك، فقد خضعت قضية الجندر عمومًا، وقضايا تمكين المرأة خصوصًا، إلى العديد من الاعتبارات في مختلف مجتمعات العالم، حيث ظل الاهتمام بقضايا الجندر وتمكين المرأة رهين بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمعات البشرية الحديثة، كما كان هذا الاهتمام -على الدوام- مؤشرًا مهمًا على مدى ما حققه المجتمع على سلم التطور الاقتصادي الاجتماعي السياسي، وليس أدل على ذلك من نتائج المؤشر العالمي للفجوة الجندرية، حيث كانت معظم المجتمعات المتخلفة على الدوام في مؤخرة الدول التي تحقق تقدمًا في معالجة الفجوة الجنسانية هذه، وفي المقابل اعتلت الدول المتقدمة قمة الدول التي تعالج تلك الفجوة.

لا يتصل التمكين السياسي للمرأة بعملية تمكين شكلية؛ كوضع حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في النصوص الدستورية والقانونية، أو حتى تعيين بعض النساء في بعض المناصب العليا في البلاد، أو مجرد تخصيص كوتا لها في المجالس التشريعية أو التنفيذية، ولكن الأمر برمته يتطلب جهود مجتمعية شاملة –تتكاتف في إنجازها كل مكونات المجتمع- من أجل القضاء على الفجوة النوعية الثقافية بين الذكور والإناث، تلك التي كرستها مختلف المؤسسات التنشئوية ودعمتها الممارسات الواقعية، بحيث أضحت الآن جزءًا لا يتجزأ من البنية الثقافية المُعقدة.

فلم يُعد الرجل هو من يقف عقبة كأداء أمام مشاركة المرأة في أي ميدان من الميادين العمل العام، ولكن أمست المرأة ذاتها هي العقبة أمام تلك المشاركة؛ فهي، كمسئولة عن عملية التنشئة الأسرية للذكور والإناث، تلك المؤسسة الأولى التي تتلقف الفرد لتنقله من الطور البيولوجي إلى الطور الاجتماعي الثقافي الإنساني، تعمد إلى تكريس عملية تطبيع نوعي لهؤلاء النشء؛ فيكون للذكور أدوار ترتبط بالعمل والمشاركة المدنية والسياسية، ويكون للإناث أدوار العمل المنزلي وإنجاب وتربية الأبناء، كمهمة أولى وأساسية لهن، على أن يأتي أي دور آخر على هامش هذه المهمة.

يدعونا هذا الأمر إلى القول بأن المرأة هي من تُعيد إنتاج وضعيتها الهشة بالدرجة الأولى وليست الظروف الاجتماعية الثقافية والاقتصادية السياسية، تلك الظروف التي اعتاد كثير من العلماء والباحثين والحقوقيون أن يرجئوا إليها هذه الهشاشة في وضعية المرأة. ومع ذلك، لا يمكننا بحال أن نتغافل عن هذا الدور المهم الذي يمكن أن تقوم به هذه الظروف في إعادة إنتاج المكانة الهشة للمرأة في المجتمع، على اعتبار أنها (أي تلك الظروف) هي من عملت على تكوين طبقات أركيولوجية متتابعة من الركام الثقافي الاجتماعي المناهض لدور حقيقي للمرأة في المجتمع، ذلك الركام الذي ترسب عبر فترات زمنية طويلة خضع فيها المجتمع لكثير من مخلفات الثقافة الذكورية.

لقد قاد هذا الركام الثقافي العتيق المرأة –في العصر الحداثي- إلى إعادة إنتاج وضعيتها التاريخية الهشة بذاتها، وذلك لأنها تشبعت بمخلفات هذا الركام الثقافي الذي لم تستطع –رغم المجهودات الجبارة التي تقوم بها

العديد من المؤسسات، الفكاك منه كليًا. وبحسب ذلك، فإن الأمر ربما يحتاج إلى أجيال عدة قبل أن تأتي السياسات التمكينية للمرأة بثمارها وأن ينشأ جيل جديد من النساء لا تُعيد إنتاج هذه الوضعيات الضعيفة للأجيال اللاحقة.

وبحسب ذلك، تحاول هذه الدراسة الكشف عن الوضعية الراهنة للمرأة المصرية، في سياق تمكينها سياسيًا، وذلك في محاولة لتبيان رؤية المرأة لجدارتها في ممارسة العمل السياسي، وأيضًا دورها في إعادة إنتاج وضعيتها، وكذلك تبيان رؤية العينة لدور المجتمع المدني في التمكين السياسي للمرأة، فضلًا عن محاولة الكشف عن أهم المعوقات التي تعترض عمليات التمكين السياسي للمرأة المصرية من وجهة نظر عينة الدراسة.

اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على منهج المسح الاجتماعي، فيما بلغ حجم العينة الاستبيان 180 مفردة (146 مفردة من النساء المصريات البالغات من العمر 18 عامًا فأكثر، و34 من الذكور)، حيث تم اختيارهم بطريقة عمدية لعدم قدرة الباحثة على الحصول على إطار معاينة يمكنها من سحب عينة عشوائية. واعتمدت الدراسة على استمارة الاستبيان كأداة لإجراء الدراسة الميدانية، ولقد عمدت الباحثة إلى تطبيق الاستمارة إلكترونيًا (عبر تطبيق Google Form)، بحيث يمكنها إيصال الاستبيان لأكبر عدد ممكن من الأفراد، عبر البريد الإلكتروني والواتس اب والماسنجر، وذلك في الفترة من 5 سبتمبر إلى 4 أكتوبر 2022.

وكانت من أهم النتائج التي خلصت لها الدراسة، أن الاهتمام والمشاركة السياسيين للمرأة المصرية لا يزالا محدودين، فيما تختلف مستويات الاهتمام والمشاركة بين النساء بحسب المناطق الجغرافية والمستوى الاقتصادي الاجتماعي، وكذلك حسب فئات العمر، كما كشفت الدراسة عن أن المرأة تلعب دورًا مهمًا في إعادة إنتاج وضعها الهش سياسيًا، وأيضًا بينت الدراسة الدور المحدود الذي يقوم به المجتمع المدني في تمكين المرأة سياسيًا.

كما كشفت الدراسة عن العديد من المعوقات التي تقف عقبة في سبيل تمكين المرأة سياسيًا، منها: العادات والتقاليد السائدة في المجتمع المصري، كثرة الأعباء الأسرية على المرأة، غياب الفهم السياسي الكاف لدى المرأة للعمل في الحقل السياسي، كثرة النساء غير المهتمات بالمشاركة السياسية في المجتمع، النساء غير مُدركات لأهمية دورهن في السياسية، غياب دور المؤسسات المنوطة بالتثقيف السياسي للمرأة، رؤية النساء المتدنية لذواتهن عندما يقارنن أنفسهن بالرجال، غياب اهتمام المسئولين بالتمكين السياسي للمرأة، والخطاب الديني المضاد للمرأة.